

أولاً: تحليل العنوان

يعكس العنوان موضوعاً معاصراً ذا أهمية بالغة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، إلا أنه من الناحية المنهجية جاء واسع النطاق وغير محدد بدقة.

فهو لم يبين:

- الإطار المكاني للمقارنة بصورة واضحة،
- ولا الزاوية المركزية للدراسة (هل تركز على المسؤولية المدنية تحديداً أم التنظيم التشريعي العام؟).

العنوان بصيغته الحالية يمنح انطباعاً بالعمومية أكثر من التخصص، وكان من الممكن تعزيز دقته عبر تحديد نطاق المقارنة والمتغير القانوني الرئيس محل التحليل.

ثانياً: صياغة المشكلة البحثية

تنطلق الدراسة من فرض وجود قصور تشريعي في النظام القانوني العراقي في تنظيم الذكاء الاصطناعي، لا سيما في مجال المسؤولية المدنية.

- غير أن الصياغة المنهجية للإشكالية تُظهر عدداً من الملاحظات:
- غياب سؤال بحثي مركزي جامع يضبط مسار الدراسة.
- تعدد التساؤلات الفرعية بشكل يشتت البناء التحليلي.
- عدم تحديد نصوص قانونية بعينها باعتبارها موضع القصور.

الإشكالية قائمة موضوعياً، لكنها لم تُصغ بصيغة دقيقة تحكم الإطار التحليلي للدراسة بصورة صارمة.

ثالثاً: الفجوة البحثية

تشير الأطروحة إلى وجود فراغ تشريعي، إلا أن هذا الطرح لم يُدعم بتحليل تفصيلي لنصوص القانون المدني العراقي لإثبات أوجه القصور عملياً.

كما أن المقارنة مع التجارب الأجنبية لم تُبنَ على تحليل معياري عميق يُظهر التفوق التشريعي أو يبرر الحاجة إلى التعديل.

الفجوة البحثية يجب أن تُستخلص من تحليل نقدي دقيق للنصوص القائمة، لا أن تُفترض انطلاقاً من الطابع المستجد للتقنية.

رابعاً: الإطار النظري

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج المقارن، وهو اختيار يتلاءم مع طبيعة الموضوع.

إلا أن الإطار النظري يفتقر إلى:

- تحديد معيار واضح للمقارنة (كمعيار العدالة في توزيع المخاطر أو الكفاءة التنظيمية).
- تبني نظرية قانونية حاکمة للتحليل (مثل نظرية المخاطر أو المسؤولية الموضوعية).
- بناء نموذج مفاهيمي يربط بين عناصر الدراسة بصورة منهجية.

هذا القصور أضعف من تماسك البنية النظرية وأثر على عمق التحليل.

خامساً: الفروض البحثية

لم تتضمن الدراسة صياغة صريحة لفروض بحثية محددة.

ورغم وجود افتراضات ضمنية، أبرزها:
• قصور التشريع العراقي،

وإمكانية منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية،

إلا أن هذه الافتراضات لم تُطرح بوصفها فروضاً قابلة للاختبار، ولم تخضع لتحليل منهجي يقيس مدى صحتها أو بدائلها الممكنة.

غياب الفروض يُعد نقطة ضعف منهجية ملحوظة في بحوث الدراسات العليا المتقدمة.

سادساً: المنهجية وحدود الدراسة

أعلنت الدراسة اعتماد المنهج التحليلي والمقارن، غير أن العرض المنهجي لم يتضمن:

• تحديداً دقيقاً للحدود الزمنية للدراسة،

• تعريفاً واضحاً لنطاق التطبيقات محل التحليل (صناعية،

طبية، مركبات ذاتية القيادة...)،

• بياناً لمعيار اختيار الأنظمة القانونية المقارنة.

هذا الغموض في ضبط الحدود المنهجية يؤثر على دقة النتائج وإمكانية تعميمها.

سابعاً: التحليل والاستدلال

تتسم الدراسة بجهد فقهي واضح وتنظيم منطقي في عرض النظريات، لا سيما في مناقشة فكرة الشخصية القانونية وتحليل أنماط المسؤولية المدنية.

ومع ذلك، يُلاحظ:

• غلبة الطابع الوصفي في بعض المواضع،

• محدودية الاستناد إلى تطبيقات قضائية حديثة،

• غياب دراسات حالة عملية تُبرز الإشكاليات الواقعية.

التحليل القانوني المتقدم يقتضي الانتقال من عرض الآراء إلى تفكيك النصوص وإعادة بنائها في ضوء التطبيقات العملية.

ثامناً: النتائج والتوصيات

النتائج جاءت منسجمة مع مسار البحث، إلا أنها اتسمت بالعمومية.

لم تتضمن الدراسة:

- صياغة مقترح تشريعي تفصيلي،
- نموذج مادة قانونية بديلة،
- آلية تنفيذ عملية للتوصيات المقترحة.

وكان من الممكن تعزيز القيمة التطبيقية عبر اقتراح نص تشريعي محدد يُضاف إلى القانون المدني العراقي لمعالجة المسؤولية الناشئة عن الأنظمة ذاتية التشغيل.

تاسعاً: الأصالة والمساهمة العلمية

الموضوع حديث ويحظى باهتمام عالمي، وهو ما يُحسب للباحث من حيث اختيار الإشكالية.

إلا أن فكرة الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي مطروحة فقهيًا في الأدبيات المقارنة، مما يجعل الإضافة البحثية بحاجة إلى تعميق أكبر في الجانب التطبيقي المحلي وربط أوثق بالسياق التشريعي العراقي.

المساهمة العلمية موجودة، لكنها كانت قابلة للتعزيز عبر توسيع التحليل التطبيقي وصياغة حلول أكثر تحديداً.

عاشراً: الجوانب الشكلية

يُلاحظ وجود بعض الأخطاء اللغوية، إلى جانب تكرار جزئي في المقدمة، وإطالة في بعض المواضع كان يمكن تكثيفها بأسلوب أكثر دقة.

ضبط الجانب الشكلي يعزز من قوة العمل الأكاديمي ويعكس
مستوى أعلى من الاحترافية البحثية